مجلة بنها للعلوم الإنسانية الترقيم الدولي الموحد للطباعة:(2537-0170)
العدد (٣) الجزء (٣) السنة (2024) ،( ٥٣-٧٦) الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني : (2537-0189)
https://bjhs.journals.ekb.eg
( العلوم القانونية )

# الرقابة على أعمال البنوك

**محمد احمد سلامه احمد الوكيل**
**قسم الاقتصاد والمالية العامة – كليه الحقوق – جامعه بنها**

## مستخلص البحث

تهدف الدراسة إلى معرفة ماهية الرقابة المصرفية ودراسة خصائصها وصولاً إلى الوقوف على المعوقات التى تعوق تلك الرقابة لمواجهتها لضمان زيادة المنافسة والتوسع في منح الائتمان.

وتأسيساً على ذلك تناولت الدراسة مفهوم الرقابة المصرفية، وأهميتها، وأهدافها، وركائزها، وأهم خصائصها، ومعوقاتها، ووسائل الحد من هذه المعوقات، ومدى إسهام الرقابة المصرفية في تجنب إعصار البنوك وإفلاسها، وتحقيق الكفاية والملاءة المصرفية، والسيولة والتي تعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية وتعهداته الإئتمانية للعملاء في الأوقات المحددة.

وقد توصلت الدراسة إلى الوقوف على بعض النقاط والتى قد تسهم فى خلق المعوقات التى تجابه تحقيق فاعلية الرقابة المصرفية مثل الإفراط في عمليات الرقابة ونقص المرونة والرقابة التعسفية وعدم التيقن من مدى صحة وخطورة المعلومات المقدمة أو المخالفات المرتكبة أو عدم تقييمها التقييم السليم والصحيح في حينه وأن العمل على تجنب تلك المعوقات يضمن تحقيق الرقابة المصرفية. بما يضمن الحفاظ على حقوق المودعين والمساهمين على حد سواء وبما يحقق دور الجهاز المصرفي في التنمية الشاملة.

**الكلمات المفتاحية :** الرقابة ، المصرفية ، البنوك

# Supervision of banking activities

**Mohamed Ahmed Salama Ahmed El Wakil Department of Economics and Public Finance - Faculty of Law - Benha University**

**Abstract**

The study aims to know what banking supervision is and to study its characteristics in order to identify the obstacles that hinder this supervision in order to confront them to ensure increased competition and expansion of credit granting.

Based on this, the study addressed the concept of banking supervision, its importance, objectives, pillars, most important characteristics, obstacles, means of reducing these obstacles, and the extent to which banking supervision contributes to avoiding banks' hurricanes and bankruptcies, and achieving banking adequacy and solvency, and liquidity, which reflects the bank's ability to fulfill its financial obligations. And his credit commitments to customers at the specified times.

The study reached some points that may contribute to creating obstacles facing the effectiveness of banking supervision, such as excessive supervision operations, lack of flexibility, arbitrary supervision, uncertainty about the validity and seriousness of the information provided or the violations committed, or the failure to evaluate them properly and correctly in a timely manner, and that work Avoiding these obstacles ensures the achievement of banking supervision. In order to ensure the preservation of the rights of depositors and shareholders alike, and to achieve the role of the banking system in comprehensive development.

**Keywords:** Supervision, banking, banks.

## أولاً: مقدمة الدراسة:

لما كانت البنوك من المؤسسات الحيوية والهامة لما تلعبه من دور في المجال الإقتصادي من خلال الخدمات التي تقدمها لجمهور المتعاملين معها وسعيها المستمر إلى كسب ثقة العملاء في ظل التطورات التقنية والتكنولوجية التي تتمتع بها البنوك كل ذلك جعلها أكثر قابلية لجذب للعملاء. [١]

وكان ترك البنوك من دون أن تكون هناك أية رقابة على أعمالها لا ينسجم مع التطورات الحديثة للمعاملات المصرفية خاصة أن هذه المعاملات تستند على الموثوقية فى أعمال البنوك كعامل أساسي، وقد أدت الأزمات المصرفية التي حدثت في بعض بلدان العالم إلى إضعاف هذه الثقة والتي وقعت بسبب سوء الإدارة وفسادها من جهة وعدم مراعاة القواعد الضرورية التي ينبغي أن تسود الأعمال المصرفية من جهة أخرى مثل عدم مراعاة التوازن بين التعهدات والقدرة المالية على الوفاء بها. كل هذه الأمور قد لفتت أنظار الدول الى ضرورة إتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأطراف ذات الصلة وإعادة الثقة فى أعمال البنوك وفي التعامل معها وهو ما يتأتى من خلال الرقابة الفعالة عليها من أجل حمايتها من شبح الإفلاس وما يؤديه ذلك من انعكاسات خطيرة على الإقتصاد الوطني. [٢]

لذلك تعتبر الرقابة المصرفية أحد الأنظمة التي تؤثر على آداء البنك وبالتالي تلعب دور حيوي في تحقيق الأهداف التى تقصدها البنوك وهي شرط رئيسي لنجاح العمليات التي تتعلق بكافة الضوابط الخاصة بالإدارة الإستراتيجية للأهداف الحالية والمستقبلية والعمليات والأنشطة المصرفية والإئتمانية التى يقوم بها البنك. [٣]

## ثانياً: أهمية الدراسة:

### تستمد الدراسة أهميتها على المستويين العلمى والعملى:

---

[١] د. مهند يوسف الدومه محمد: الأساليب المعاصرة للتكلفة ودورها في تحديد وقياس تكلفة الخدمات المصرفية وتقويم الآداء – دراسة ميدانية على مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعي، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين السودان، ٢٠٢١ ، ص٢.

[٢] د. علي محمد جواد محمد عطا: رقابة البنك المركزي على المؤسسات المالية الخاصة – دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠١٨، ص ١.

[٣] أ. زياد توفيق العبابنة: دور الرقابة المصرفية في تحقيق الإمتثال للتشريعات المصرفية في البنوك الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم الادارية، جامعة ال البيت، الأردن، ٢٠١٩، ص ٢.

**١- فعلى المستوى العلمى:**

تستمد الدراسة أهميتها من خلال بحث أهمية دور الرقابة المصرفية فى تحقيق كفاءة العمل المصرفى والحد من المخاطر الإئتمانية، حيث يؤدى عدم إستقرار البيئة السياسية والإقتصادية فى العديد من الدول وعدم ترشيد القرارات المتعلقة بالنشاط المصرفى، إلى ضعف الرقابة المصرفية. وبالتالى فإن دراسة تجنب عوائق الأنشطة الإئتمانية وسبل تطويرها والحد من تأثيراتها السلبية وبما يتفق والبيئة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التى يمارس فيها النشاط الإئتمانى، يؤدى إلى تجنب العثرات التى قد يقع فيها البنك.

**٢- وعلى المستوى العملى:**

فإن الإقتصاد سيما فى الدول النامية فى حاجة دائمة لتجنب المخاطر التى تصاحب العمل المصرفى حتى يحقق معدلات أعلى للنمو وبالتالى دراسة سبل الرقابة المصرفية وأنواعها يجنب البنوك الوقوع فى الأزمات، مما يسهم فى زيادة معدل النمو الإقتصادى.

## ثالثاً: أهداف الدراسة:

١- الحد من مخاطر الإضطرابات المالية للعمل المصرفى التي قد تؤدي إلى إلحاق الضرر الكبير على الإقتصاد.
٢- ضمان تحقيق دور الجهاز المصرفي في التنمية الشاملة.
٣- زيادة كفاءة العملية الإئتمانية وضبط فاعلية الرقابة عليه.
٤- وضع أسس منهجية علمية للعمل على قياس وتحليل المخاطر الإئتمانية وسبل مواجهتها.

## رابعاً: إشكالية الدراسة:

تبدو الإشكالية فى كيفية إيجاد قطاع مصرفى قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية لخدمة الأغراض التنموية وتلبيت رغبات المستثمرين. ومن ثم تتبلور الإشكالية فى الإجابة على السؤال الرئيس التالى:

**كيف** يمكن تحقيق الرقابة المصرفية الفعالة على أعمال البنوك؟

## خامساً: فرضيات الدراسة:

**تقوم الدراسة على الفروض التالية:**

١- إن رفع مستوى أداء البنوك فى تحقيق وظيفتها كوسيط مالى يسهم فى تحفيز النمو الإقتصادى من خلال تمويل الإستثمار.
٢- إن زيادة القدرة التنافسية وانطلاق الصناعة المصرفية يعدان ضرورة هامة لحقيق النمو الإقتصادى فى ظل تحرير تجارة الخدمات والتحديات الدولية.
٣- أن الرقابة المصرفية الفعالة تسهم فى الحد من المخاطر الإئتمانية التى قد تتعرض لها البنوك.

## سادساً: منهجية الدراسة:

للإجابة على السؤال الذى سبق تحديده، يقوم منهج البحث فى معالجة النقاط البحثية من خلال إستخدام إسلوبى الإستقراء والتحليل الوصفى على النحو التالى:

## فالمنهج الإستقرائى:

وسيتم تغطيتة من خلال المكتبات المختلفة، وذلك بهدف إستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التى تتضمن عملية إدارة المخاطر المصرفية والموضوعات ذات الصلة بها، وكيفية الإستفادة منها فى معالجة مشكلة الدراسة.

## أما إسلوب التحليل الوصفى:

ويستخدم عند رصد ومتابعة التطورات المستحدثة فى أنواع الرقابة المصرفية.

## سابعاً: الحدود الموضوعية للدراسة:

تنحصر الحدود الموضوعية للدراسة فى تحليل قضية الرقابة على أعمال البنوك وإيجاد حلول فعالة للحد من معوقاتها من خلال إلقاء الضوء على وركائز الرقابة المصرفية، وأهم خصائصها، ومعوقاتها، ووسائل الحد من هذه المعوقات، ومدى إسهام الرقابة المصرفية في تحقيق الكفاية والملاءة المصرفية.

## ثامناً: تقسيم الدراسة:

**سوف يتم تقسيم الدراسة كما يلى:**

## الرقابة على أعمال البنوك

**المطلب الأول: ماهية الرقابة المصرفية وأهميتها وأهدافها.**

**المطلب الثانى: ركائز الرقابة المصرفية وأهم خصائصها.**

**المطلب الثالث: معوقات الرقابة المصرفية.**

**الخاتمة.**

**النتائج والتوصيات.**

**قائمة المراجع.**

## المطلب الأول

## ماهية الرقابة المصرفية وأهميتها وأهدافها

### أولاً: ماهية الرقابة المصرفية:

تتعدد تعاريف الرقابة المصرفية فهي عبارة عن تطبيق عملي لواقع الرقابة في المجال المصرفي وذلك بهدف مقارنة عمليات وموجودات البنك وتنظيمه مقارنة بالقوانين المسطرة عن طريق أعلى سلطة من خلال مجموعة القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك توصلاً إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر يسهم في التنمية الإقتصادية ويحافظ على حقوق المؤسسة والمستثمرين وبالتالي على قدرة الدوله والثقه بآدائها. [١]

---

[١]) أ. ناصر حمد لحدان الحسن المهندي: دور الرقابة المصرفية في تحسين آداء البنوك التجارية في دولة قطر، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة عمان الأهلية، الأردن، ٢٠٢٠، ص ١٩.

- أنظر أيضاً فى ذات المعنى:

فى حين يرى البعض أن الرقابة المصرفية هى: مجموعة القواعد والإجراءات المتخذة من قبل السلطة النقدية أو البنك المركزى بهدف الحفاظ على السلامة المالية للبنك من أجل تكوين جهاز مصرفى فعال، يمكنه المساهمة فى التنمية الإقتصادية والحفاظ على حقوق المستثمرين والمودعين دعماً لقدرة الدولة. [١]

بينما يرى جانب آخر بأن الرقابة المصرفية هى: جزء أساسى من العملية الإدارية، وتسعى إلى التأكد من أن الآداء والتنفيذ يطبقان وفقاً للخطة الموضوعة. [٢]

ويعرفها البعض بأن الرقابة المصرفية هى: النشاط الذى تمارسة السلطات النقدية بالدولة من أجل التحقق من جودة النظم المصرفية والسلامة النقدية التى تمارسها المؤسسة المصرفية والتأكد من الإلتزام بصحة تطبيق التعليمات والقوانين التى يصدرها البنك المركزى أو السلطة المخولة طبقاً للقانون بالإشراف على المصارف. [٣]

## ثانياً: أهمية الرقابة المصرفية:

تتجلى أهمية الرقابة المصرفية بإعتبارها آداة السلطة الرقابية التي تقوم بتقييم آداء البنوك وإداراتها بتحليل البيانات والمعلومات ومناقشتها مع المعنيين لتصحيح ما كان من تجاوزات وهنا لا

---

د. الياس ناصيف: الرقابة المصرفية في التشريعات العربية المقارنة، مجلة إتحاد المصارف العربية، إتحاد المصارف العربية، لبنان، ١٩٩٦، ص ٥٣.

[١]) د. ودان بوعبد الله، د. باشوش حميد: دور أجهزة التنظيم والرقابة فى الإشراف على البنوك المؤثرة على النظام المالى العالمى، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ٢٠١٦، ص ١١٠.

– أنظر أيضاً فى ذات المعنى:

د. صلاح الدين محمد أمين الإمام: تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية، مجلة الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، العدد التسعون، السنة الرابعة والثلاثون، العراق، ٢٠١١، ص ٣٥٨.

[٢]) أ. بوزبرة فاطمة: الرقابة المصرفية فى الجزائر وفق مقترحات لجنة بازل ودورها فى رفع آداء البنوك التجارية ، رسالة ماجستير، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٣.

[٣]) أ. رشيدة جلاوى: الرقابة المصرفية ودورها فى تفعيل آداء البنوك دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٤٩.

نقلل من دور الرقابة التصحيحية وإن كانت علاجية متأخرة بعض الشيء لكنها لازمة لتقويم الإختلالات بين ما أنجز فعلاً وما يجب أن ينجز وبالتالي معرفة أسباب هذا الاختلال لتجنب الوقوع في الإختلالات مستقبلاً، ولما كان العمل بالقطاع المصرفي يتميز عن باقي القطاعات الأخرى بمخاطره المعقدة الأمر الذي يستدعي أهمية وجود ضوابط فعالة للرقابة المصرفية لتجنب ما قد تؤدى إليه جوانب الضعف في تلك الضوابط لدى البنك إلى تعرضه لمشكلات قد تؤثر أيضاً في البنوك الأخرى وفي إستقرار القطاع المالي كله، لذلك فإن أهمية وجود عنصر الرقابة المصرفية يرجع إلى كونه جسر الإستمرارية والنجاح لعمل البنك مع القدرة على التصدي لأي مخاطر من الممكن ان تتعرض لها البنوك نتيجة القروض والمخاطر الإئتمانية والأنشطة المصرفية التي تقدم للعملاء. [١]

ومن هنا يكمن دور الرقابة المصرفية في إيجاد نظام مصرفي قوى على أسس سليمة وعلاقات ترابطية بين إدارة البنك والمساهمين والأطراف ذات العلاقة لضمان حسن الآداء وتوفير منظومة رقابية تعمل على التحقق من إلتزام البنك بالسياسات والتعليمات المحددة. [٢]

مما تتجلى معه أهمية الرقابة المصرفية وذلك من عدة وجوه منها: [٣]

١- حفظ الودائع لدى البنوك من خلال العمل على تقليل المخاطر التى قد تتعرض لها.
٢- العمل على تقديم الخدمات المصرفية بالدقة والسرعة الكافيين لزيادة عدد العملاء.
٣- خلق آليات رقابية مناسبة لتطوير العمل المصرفي.
٤- زيادة ثقة العملاء فيما يقدمة البنك من خدمات.

---

[١] أ.زياد توفيق العبابنة: دور الرقابة المصرفية في تحقيق الإمتثال للتشريعات المصرفية في البنوك الأردنية، مرجع سابق، ص ٣٥.

[٢] د. أحمد زكريا عبد الرحمن صيام: أثر التحكيم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الأردنية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمى لخضر الوادي، الأردن، ٢٠١٥، ص ٢٠.

[٣] د. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد: الرقابة المصرفية وسلامة العمل المصرفي دراسة في ضوء معايير لجنة بازل الدولية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد الخامس والسبعون، ص ٩٠٦- ٩٠٧.

٥- تحسين واستحداث نظم رقابية عالية الدقة تساهم فى تطوير العمليات المحاسبية داخل المؤسسات المصرفية.

٦- كشف صور التلاعب والغش وإكتشاف الأخطاء وغيرها من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة بالعمل المصرفى.

٧- زيادة ثقة المستثمرين فى البنوك، مما يساهم فى إزدياد الدفقات النقدية بنوعيها الأجنبية والمحلية.

٨- توجيه النشاط المصرفى لخدمة التنمية الإقتصادية الوطنى بالدولة.

٩- ضبط أدوات التوسع الإئتمانى والنقدى وتحسين النشاط التمويلى.

١٠- تدعيم كفاءة المعلومات المالية.

١١- تقديم المقترحات التى تسهم فى تحسين الآداء المصرفى بكفاءة وفاعلية وموثوقية.

وهكذا تظهر أهمية الرقابة المصرفية في مواجهة المخاطر والخسائر التي تترتّب على العمليات المالية غير المشروعة مثل عمليات غسل الأموال، فكان لا بد من بذل الجهود لمواجهة مثل هذه العمليات والحد منها بقدر الإمكان، ومما لا شك فيه أن العبء الأكبر في مواجهة هذه العمليات يقع على عاتق الجهاز المصرفي ممثلا في البنك المركزي والبنوك التجارية، وتقوم البنوك باتخاذ كافة الإجراءات الرقابية التي تحول دون القيام بأي عمل مالي غير مشروع، مثل إصدار التقارير بشأن الحسابات المصرفية للتعرف على العمليات المالية، وخاصة تلك التحويلات المالية للنقد الأجنبي غير معلومة المصدر والتي يكون فيها شبهة غسل الأموال. [١]

## ثالثاً: أهداف الرقابة المصرفية:

الهدف من الرقابة المصرفية هو الحد من مخاطر الإضطرابات المالية التي قد تؤدي إلى إلحاق الضرر الكبير على الاقتصاد. فالهدف الرئيسي للرقابة المصرفية يظل يدور في فلك الحفاظ على إستمرارية متانة وسلامة الجهاز المصرفي بما يضمن الحفاظ على حقوق المودعين والمساهمين على

[١]) د. ماجد أبو النجا الشرقاوي: الرقابة المصرفية على عمليات غسيل الأموال باستخدام نظم الدفع الإلكترونى، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، العدد ٥٠٨، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٦٧.

حد سواء وبما يحقق دور الجهاز المصرفي في التنمية الشاملة والإبقاء على الإستقرار النقدي وثبات قيمة العملة وفاعلية مكونات ومؤسسات الجهاز المصرفي.

ويمكن إستعراض بعض تلك الأهداف فيما يلى: [١]

**١ـ حماية أموال المودعين:**

تعتبر حماية الودائع (أموال المودعين) من أهم أهداف نظم الرقابة المصرفية، ويتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتمله التي قد تتعرض لها الأموال في حال عدم تنفيذ المؤسسات الإئتمانية إلتزاماتها تجاه المودعين، لذا فإن هدف حماية الودائع هدفا أساسيا للرقابة المصرفية منذ نشأتها، فهناك التزام يقع على عاتق البنك هو رد مبلغ الوديعة عند طلبها، ويتحقق هذا الهدف عبر إطلاع البنك المركزي على الأوضاع الماليه لكل بنك على حده والبنوك بشكل عام من خلال مراقبة حجم الائتمان الممنوح ونوعيته وأشكاله وصوره وبالتالي قيام البنك المركزي بإقرار بعض الضوابط والنسب المالية التي تهدف للحفاظ على المتوفر من أموال البنك مثل توفير نسبة سيوله معينه لدى البنك أو نسب معينه من الاحتياط النقدي الالزامي يضعها البنك لدى البنك المركزي أو نسب محددة للاحتياطات الأخرى أو إصدار بعض التعليمات والتوجيهات بشأن الحفاظ على أموال البنك من المخاطر الناجمة عن العمل المصرفي والتي فيما لو تعرض لها ستؤدي لضياع حقوق المودعين وسائر الدائنين. ويهدف البنك المركزي من هذه الضوابط توفير جزء من أموال المودعين في حالات الإنهيار أو الافلاس للنوك.

**٢ـ الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي قوى وسليم:** [٢]

---

[١]) د. محمد فوزى: البرامج التنفيذية للتخطيط والرقابة المصرفية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، الأردن، ٢٠١٦، ص ٥٣.

[٢]) لمزيد من الدراسة أنظر فى ذات السياق:
أ. تامر توفيق عبد الله عوض: العلاقه بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية – دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهه نظر العاملين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٢، ص ٢٤.

ويتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية، وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل، كما يتضمن ذلك أيضاً وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية. ويعد وجود جهاز مصرفي قوي وآمن وسليم أحد تجسيدات الإستقرار الإقتصادي في الدوله. ومن هنا تسعى الدول وعبر مصارفها المركزية للحفاظ على جهازها المصرفي قوي وآمن من أية أزمات أو إنهيارات ستؤدي إلى عدم الإستقرار الإقتصادي في الدولة وتحول دون تحقيق أهداف التنمية والتطوير. ومن هنا تقف البنوك المركزية على إحتياجات السوق المحلي بحيث يتناسب عدد البنوك مع هذه الإحتياجات لأن زيادة عدد البنوك قد يؤدي الى وجود جهاز مصرفي ولكن على حساب قوته والعكس صحيح ولذلك يقوم البنك المركزي وكأحد آليات الرقابة المصرفية بمتابعة ترخيص البنوك ورقابة أنشطتها إستجابه لهدف الحفاظ على جهاز مصرفى قوى وآمن.

**٣ـ ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي:** [١]

ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسة وتوافق عمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة، وتقييم الوضع المالي لها للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بهدف الحفاظ على تمويل الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الحيوية والهامة التي لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل.

**٤ـ الإطمئنان إلى التزام البنوك بالقوانين والتشريعات المصرفية:**

تقوم كل دولة بإصدار بعض القوانين والتشريعات المتخصصة بالعمل المصرفي بهدف ضبط الآداء المصرفي والمالي ولتحديد الأطر العامة للعمل النقدي فيها وبالتالي فإن الدولة تسعى لأن

---

[١] أ. ريم موسى أبو سلمى: مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقرارات بازل **III** – دراسة تحليلية تطبيقية على القطاع المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين، ٢٠١٥، ص ٢٣.

تسود هذه القوانين والتشريعات ليس فقط من زاوية الهدف بالحفاظ على الجهاز المصرفى وحمايته فقط بل من ناحية بسط سيادتها على هذا القطاع الهام لذلك فهي تتأكد بصفة مستمرة من إلتزام وإذعان البنوك لقراراتها وتعليماتها.

**٥- المحافظة على سلامة المراكز المالية للبنوك وسلامة الآداء المصرفي:**

تطلب البنوك المركزية وكجزء من آليات ووسائل الرقابة على البنوك قيام هذه البنوك بتزويدها بالبيانات المالية بشكل دوري إما شهرياً أو فصلياً أو نصف سنوياً ويقوم المفتشين المكتبيين في إدارة مراقبة البنوك بتحليل هذه البيانات بهدف الوصول لتقييم الوضع المالي للبنك والإطمئنان على سلامته وبالتالي الإطمئنان على سلامة الآداء المصرفي للبنك إذ يشكل الآداء المالى السليم لكل بنك على حدة قاعدة الإطمئنان لسلامة الجهاز المصرفى.

**٦- دعم البنوك ومساعدتها والتنسيق فيما بينها:**

يعد إطلاع البنوك المركزية على أوضاع البنوك العاملة لديها بالتفاصيل التي تتيحها القوانين والتشريعات المصرفية يجعلها تمتلك قاعدة معلومات مصرفية عن كافة البنوك العاملة في الجهاز المصرفي تؤهلها للتنبؤ بإحتمالات حدوث أية مشكلات أو أزمات في أي من البنوك كما تمكنها من الإطلاع السريع على المشكلات العاجلة كتعثر السيوله أو الإئتمان وبالتالي يمكنها التدخل في الوقت المناسب لتقديم العون لها إما بشكل مباشر أو عبر التنسيق مع البنوك الأخرى.

كما يضاف إلى ما تقدم من أهداف التأكد دائماً من سلامة المركز المالى للبنوك بشكل خاص والجهاز الصرفى عامة، وحماية ودائع الجمهور وحقوق المساهمين، وتوجيه عمليات الإئتمان المصرفى، بما يصب فى خدمة التنمية الإقتصادية التى تهدف إليها الدولة. [١]

[١] أ. سهام جياد مطرود: دور مؤشر السيولة المصرفية فى الرقابة الإشرافية للبنك المركزى العراقى على المصارف المتخصصة، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية والمالية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بابل، العراق، ٢٠٢٢، ص ٣٢.

وبذلك بات الهدف من الرقابة المصرفيه تعزيز الثقه بالجهاز المصرفي وحسن إدارة المخاطر ومراقبتها للتأكد من سلامة ومتانة وقوة وملاءة مكونات الجهاز المصرفي وبما لا يترك مجالاً للإضرار بمصالح المتعاملين ولتبقى المخاطر في حدودها الدنيا المقبوله والتي لا تهدر الموارد المتاحه ولا تقلل العوائد المتحققة فكلما تحسنت ادارة المخاطر وكان لها استقلالها كلما تحسن الآداء وعظمة العوائد بأقل التكاليف. [١]

## المطلب الثانى

## الركائز الرئيسة للرقابة المصرفية وأهم خصائصها

### أولاً: ركائز الرقابة المصرفية:

**١- كفاية رأس المال:**

يعد رأس المال أحد الركائز الهامة للرقابة المصرفية، فيعمل على إمتصاص الخسائر المحتملة حال حصولها، إضافة إلى دوره فى دعم وتمويل البنية التحتية للبنك، لتقديم الخدمات المصرفية المتطورة.[٢]

وفى الوقت ذاته الذى يعد فيه رأس المال أحد المتطلبات الأساسية والهامة للبنوك لأغراض النمو فهو أيضاً يعد رصيداً يتمتع بأهمية كبيرة لمواجة الخسائر وإمتصاصها وتمويل الأغراض المصرفية المختلفة، وبالتالى فإن حجم رأس المال فى البنوك يرتبط بقدر المخاطر التى تواجهها،

[١] د . أحمد زكريا عبد الرحمن صيام: أثر التحكيم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الأردنية، مرجع سابق، ص ٢٠.

[٢] أ. محمد سمير أحمد: الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة فى البنوك التجارية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٩، ص ٢٦٨.

وهو ما يعنى فى الوقت نفسة أنه يجب على البنوك الإحتفاظ بمستوى معين من رأس المال بهدف تحسين الجودة التنافسية لها. [١]

**٢- السيولة:**

وهى تعكس قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته المالية والوفاء بتعهداته للعملاء فى الأوقات المحددة ومن ثم دعم الثقة مما يسهم فى تعزيز سمعة البنك ومنافسته بقوة فى السوق المصرفى.

وفى الحقيقة فإن إستمرارية وجود البنك يرتبط بحجم السيولة التى يتمتع بها، وهو وجود يرتبط كذلك بسمعة البنك التى تعتمد فى المقام الأول على مواجهة التزاماته فى كل وقت قبل ودائع العملاء والجهات الدائنة، ومن ثم يتضح أن هدف إدارة السيولة هو التأكد من أن البنك قادر على تلبية إلتزاماته المالية حال إستحقاقها وأنه يتمتع بذات القدرة على مواجهة السحوبات المحتملة للودائع، وبالتالى فإن الرقابة المصرفية تسعى إلى التأكد من أن إدارة موجودات البنوك ومطلوباتها وكافة تعاقداتها تتوافق مع السيولة المطلوبه، أى القدرة على مواجهة الإلتزامات والوفاء بالتعهدات وبأقل حد ممكن من الخسائر حتى فى حال إضطرارة لبيع بعض موجوداته السائلة، وهو ما يعنى أن يتجمع لدى البنك الإمكانيات المتنوعة للتمويل من ناحيتين الأولى من ناحية توافر رأس المال ومن ناحية ثانية مواجهة إلتزاماته المختلفة قبل العملاء الدائنين بالوفاء بديونهم فى الوقت المحدد. [٢]

**٣- آلية فعالة لحماية الودائع:**

ويكون ذلك من خلال وضع نظام محاسبى لائق يضمن تقديم التقارير بشكل دقيق وسريع متى طلبت فى الوقت المحدد ويدعم كافة عمليات البنك، ووضع الأنظمة والروابط التى تستهدف تحديد

---

[١] د.أحمد محمد مشعل: الرقابة المصرفية الفعالة وأثرها على سلامة الصناعة المصرفية فى ضوء مبادئ بازل، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، ٢٠٠٢، ص ١٣٩.

- See Basle Committee on Banking supervision, Core principles for effective Banking supervision, Basle, September 1997. p.5.

[٢] د. أحمد محمد مشعل: الرقابة المصرفية الفعالة وأثرها على سلامة الصناعة المصرفية فى ضوء مبادئ بازل، مرجع سابق، ص ١٤٥.

آلية فعالة لحماية الودائع والموجودات، حيث أن نوعية الموجودات نالت أهمية بالغة لدى المهتمين بالعمل المصرفى لدورها فى تحديد مدى سلامة البنك، وهى أيضاً تعبر عن مدى قدرة العملاء المقترضين مثل الأفراد والشركات وغيرهم على خدمة الدين فالقروض الرديئة وهى التى يزيد إحتمالية عدم القدرة على تحصيلها هى أحد العوامل الرئيسة فى فشل البنوك.

**٤- تركز المخاطر:**

فكلما زادت كمية تركز المخاطر كانت إحتمالية حدوث الخسارة لدى البنك أكبر، وبالتالى فإن البنك يعمل من خلال هذه الركيزة للرقابة المصرفية على تقليل حجم المخاطر الناجمة عن تعاملات وأنشطة البنك والعمل على عدم تركزها تقليلاً للمخاطر المحتملة.

## ثانياً: خصائص الرقابة المصرفية:

لكي تكون الرقابة المصرفية قادرة على تحقيق أهدافها فلابد من توافر مجموعة من الخصائص تجعل منها رقابة فعالة قادرة على التمكن من تحقيق الحماية لأموال المودعين وتحافظ على جهاز مصرفي قوي وسليم وآمن قدر المستطاع وتساعد على تحقيق الإستقرار النقدي في الدولة وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي ولكى تتمكن فعلاً من الإطمئنان إلى التزام البنوك بالقوانين والتعليمات والتشريعات المصرفية وهذه الخصائص تراكمت وتجمعت بحكم تجارب الدول ومن خلال الإهتمام المباشر للجنة بازل الدولية للرقابة المصرفيه ومن هذه الخصائص ما يلي: [١]

**( أ ): استقلالية جهاز الرقابة المصرفية:**

تعني إستقلالية البنك المركزي أو السلطة الرقابية العليا التى تعمل على حماية السياسة النقدية وتحقيق إستقرار الأسعار وقيمة العملة وأن يكون بالتالي مستقلاً عن الدولة في إدارة سياساتة النقدية بحيث يشتمل القانون على تفاصيل سلطات البنك المركزي الرقابية تجاه البنوك بما يضمن وضوح الأهداف التالية:

---

[١]) أ.محمد صالح السيقلى: المبادئ الاساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة ١٩٩٧ – دراسه تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين، ٢٠٠٥، ص ٦٢.

١- حماية البنك المركزي من الضغوط حال ممارسته لصلاحياته خاصة في مجال إصدار التراخيص والدمج والتصفية وتسهيلات ذوي الصلة ووسائل الرقابة الميدانية والمكتبية.
٢- الصلاحية الكاملة في إصدار التعليمات والضوابط الرقابية دون تدخل من الجهات الحكومية.
٣- حماية موظفي البنك المركزي من المسؤولية الشخصية عن القرارات التي يتخذونها اثناء ممارساتهم لواجباتهم.
٤- توفر الاستقلالية المالية للبنك المركزي مع ضمان وجود نظام لمراقبة ومسائلة البنك المركزي نفسه وليحدد ضوابط ذلك التشريعات التي تصدرها الدولة.

**( ب ): نوعية الموارد البشرية:** [١]

وحتى يستطيع البنك المركزي القيام بواجباته فيما يتعلق بالرقابة المصرفية الفعالة فهو يحتاج الى تطوير قدراته على إجراء التفتيش الداخلي والخارجي على البنوك وهذا يتطلب موارد بشرية تتوفر لها القدرة على القيام بهذه المهام وأن تكون قابلة للتطوير إرتباطاً بتقدم العمل المصرفي واحتياجاته، مما يعني حاجة البنك لتوفر مفتشين يتمتعون بالوعي والمعرفة والنزاهة ويملكون مهارات العمل المصرفي ليكونوا قادرين على فهم وإدراك وتقييم أنظمة الرقابة التي يستخدمونها ولديهم فهم واضح وإلمام مناسب بالعمليات التي تقوم بها البنوك ولديهم القدرة على تقييم الأنظمة والسياسات الإئتمانية التي تعمل في ضوئها، ولذلك من المهم أن ينظر إلى موظفي الرقابة المصرفية كأصول استراتيجية تحتاج إلى الإستثمار فيها بما يخدم تطوير فاعلية الجهاز الرقابي المصرفى.

**( جـ ): سلطات إدارة الرقابة:** [٢]

ولكي تكون إدارة الرقابة المصرفية فعالة يجب على الأقل ان تتمتع بالسلطات التالية:

---

[١]) أ. ناصر عبد العزيز مصلح: أثر إستخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزه، فلسطين، ٢٠٠٧، ص ٤٥.
[٢]) أ. محمد صالح السيقلى: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة ١٩٩٧ دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٦٢-٦٣.

١- سلطة كاملة لإصدار وسحب تراخيص المؤسسات المالية بمزاولة العمل المصرفي بحيث تكون معايير الترخيص واضحة وموضوعية وأن تتسم العملية كلها بالشفافية.

٢- سلطة إصدار التعليمات المتعلقة بسلامة وأمن الجهاز المصرفي وتفويض إدارة الرقابة بإصدار أنظمة محددة وواضحة في مجال الحد الأدنى لرأس المال وكفايته ونسب السيولة والمخاطر وحقوق الملكية والاستثمارات وتصنيف الإئتمانات ونظم الرقابة عليها ونظم المحاسبة.

٣- سلطة الحصول على البيانات المالية التي تطلبها إدارة الرقابة وبالشكل الذي تراه مناسباً لتحقيق الإطلاع على الأوضاع المالية للبنوك الخاضعة للرقابة المصرفية.

٤- سلطة إجراء عملية التفتيش الميداني في البنوك بحيث يتمتع المفتشون بكامل السلطات لفحص كافة جوانب عمل البنك والإطلاع على كافة الوثائق والمستندات اللازمة لآداء عملهم.

٥- سلطة إتخاذ تدابير تصحيحية لآداء البنوك حال التوصل إلى قيام البنك بأعمال غير سليمة وإتخاذ الإجراءات التصحيحية والعقابية على البنوك وإدارتها حال ارتكابها مخالفات بشأن ضوابط العمل المصرفي وأعرافه وتعليماته.

٦- سلطات إعلان الإفلاس أو الدمج أو التصفية بشأن البنوك التى تتعرض للإنهيار أو التي تمر بأزمات مالية قاسية.

## المطلب الثالث

## معوقات الرقابة المصرفية

**يمكن أن نقف على بعض النقاط والتى قد تسهم فى خلق معوقات للرقابة المصرفية منها:** [١]

١- عدم التيقن من مدى صحة وخطورة المعلومات المقدمة أو المخالفات المرتكبة أو عدم تقييمها التقييم السليم والصحيح في حينه.
٢- قصور التشريعات وعدم شمولها وتدرجها المنطقي في رسم العقوبات بحيث تنص على عقوبات رادعة ابتداء لا أن تترك الأمور عائمة حتى تتفاقم أو تخرج عن السيطرة.
٣- الظروف الإقتصادية السائدة وغير الملائمة لإتخاذ قرار حاسم ربما يصعب الوضع ويفاقم المشكله مما يجعل المسؤول الرقابى يتردد في اتخاذ القرار ويستمر في التأجيل على أمل تحسن الظروف الإقتصادية أو تحسن أوضاع البنك وتخفيف الأزمة.

كما تكمن معوقات الرقابة المصرفية أيضاً فيما ينتاب السلطة الرقابية من الأمل في معالجة الوضع بالتدريج وتأجيل الحل بمنح فرص متعددة للإدارات لتصويب الوضع دون جدوى، مما قد يدفع بمجلس إدارة البنك أو إدارته العليا إلى التراخي في تطبيق واتباع الأصول والقواعد المصرفية مثل: [٢]

١- عدم ربط التسهيل المقرر بغرض أو بمشروع محدد.
٢- عدم منح القرض بالقيمة الكافية لأغراض المشروع الممول وبالقدر المناسب تماماً وعدم مراعاة الحصول على ضمان يتناسب مع قيمة التمويل ونوعه والغرض منه.
٣- إختلال نسبة التمويل إلى إجمالي حقوق الملكية.
٤- القصور في تحليل كفاءة وقدرة إدارة المشروع الممول من قبل البنك.
٥- تقديم التسهيلات والخدمات المصرفية على أساس المجاملة الشخصية أو السياسية وتركيز معظم التسهيلات في عدد محدود من كبار العملاء وتزداد الخطورة في ذلك إذا كان هؤلاء مرتبطين بشكل أو بآخر بالنك المانح للتسهيلات أو بأحد أو بكل أعضاء مجلس الإدارة.

---

[١] أ. أحمد عبد الفتاح: مسؤولية البنك المركزي في المخالفات المصرفية، مرجع سابق، ص ٤٥.

[٢] د. محمد سعيد النابلسي: انتشار ظاهره المخالفات المصرفيه وضروره التصدي لها، مجله اتحاد المصارف العربيه، اتحاد المصارف العربيه، الأردن، ١٩٩٠، ص ٣٩.

٦- التجاوز في تقديم القروض المصرفية لنسب الأمان أو النسب المحدده قانوناً.

٧- الإعتماد على طلب توفير الضمانات العقارية أو النقدية بما لا يتناسب مع قيمة القرض الممنوح.

٨- ضعف الدراسات الإئتمانية اللازمة للحكم على ملائة العملاء الإئتمانية وفي تحديد مقدرتهم ورغباتهم في السداد، والتهاون في مهام متابعة القروض سواء في خطوات صرفها أم إستخدامها أم تحصيلها، وإهمال إنشاء الدوائر الفنية أو ربطها بالكفاءات والقدرات اللازمة لدراسة المشاريع الممولة ومتابعتها، والحرص على تصنيف البيانات وتبويبها وتحليلها بما يمكن دوائر صنع القرار فى المصرف من إتخاذ القرار الملائم وفي الوقت الملائم.

وغالبا ما يكون هناك عوائق تحد من عمل الرقابة في البنك وذلك من حيث القيود المفروضة من قبل الإدارة العليا أو مشكلات من قبل الموظفين الخاضعين للرقابة لذلك فتواجه عملية الرقابة مجابهة في معظم الأوقات ومن ضمن تلك الأسباب التي تعيق عمل نظام الرقابة المصرفية الفعالة لدى البنوك ما يلي: [١]

**١- الإفراط في عملية الرقابة:**

يجب على الإدارة شرح العملية الرقابية وتوضيح مهامها للمرؤوسين بشكل واضح ومناسب وذلك من أجل تنظيم العمل وليس منع الحريات او الضغط على الموظفين ويجب على الإدارة عدم الإفراط في الرقابة لتنال من الأمور الشخصية للمرؤوسين.

**٢- نقص المرونة والرقابة التعسفية:**

في حال وضع معايير جامدة وغير مرنة فإنها تعمل على وضع خوف لدى الموظفين بإمكانية إكتشاف الأخطاء وعواقبها مثل فصل الموظف مثلا أو خصم من الراتب على سبيل المثال وهو ما قد يمنع الموظفين من التطوير خوفاً من الوقوع فى الأخطاء.

[١] أ.زياد توفيق العبابنة: دور الرقابة المصرفية في تحقيق الإمتثال للتشريعات المصرفية في البنوك الأردنية، مرجع سابق، ص ٢٦.

وقد أعطت التشريعات للبنوك المركزية وسائل وأدوات رقابية متنوعة على نحو ما أسلفنا ووضعت بين يديها عقوبات متنوعة تستطيع من خلالها أن ترد على المخالفة أوتحد منها ومن أمثلة تلك المخالفات: [١]

١- مخالفة شروط الترخيص الأساسية فيما يتعلق بالغايات والأهداف التي رخصت من اجلها المؤسسة المالية.
٢- مخالفة الأحكام المتعلقه بقضايا منح التسهيلات بمفهومها الواسع والتي ترسم خطوط الإئتمان وتوجيهاته في الكم والنوع والكلفة.
٣- مخالفة قوانين الرقابة والإشراف والتعليمات المتعلقة بذلك سواء في مجال تجنب الأعمال التي يحذر على البنوك ممارستها أم في مجال التقيد بأهم المؤشرات والنسب المالية الرئيسية التي تعتبر من أهم ضوابط الرقابة المصرفية.
٤- مخالفة الحدود الدنيا للسيولة والإحتياطي النقدي ونسب الائتمان وكفاية رأس المال المحدد نصاً في تشريعات وأنظمة البنوك المركزية.
٥- عدم التقيد بالتعليمات المتعلقة بضرورة تزويد البنك المركزي بالمعلومات والبيانات المالية التي يطلبها في الأوقات التي يحددها.
٦- عدم التقيد بسياسات البنوك المركزية فيما يتعلق بأسس ومحددات إعداد الحسابات الختامية للبنوك وبالذات في أمور مخصصات الديون المشكوك فيها وتعليق الفوائد المبنية أساساً على طبيعة محفظة قروض هذه البنوك واستثماراتها وكذلك سياسات توزيع الأرباح.

## خاتمة الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على مسالة الرقابة على أعمال البنوك فتناولنا هذه الدراسة من خلال ثلاث مطالب تعرضنا في المطلب الأول منها إلى ماهية الرقابة المصرفية وأهميتها وأهدافها، كما تناولنا في المطلب الثاني ركائز الرقابة المصرفية وأهم خصائصها، أما

[١]) أ. أحمد عبد الفتاح: مسؤولية البنك المركزي في المخالفات المصرفية، مجلة إتحاد المصارف العربية، إتحاد المصارف العربية، الأردن، ١٩٩٠، ص ٤٣.

المطلب الثالث فقد تناولت الدارسة فيه معوقات الرقابة المصرفية فعرضنا لماهية الرقابة المصرفية وأهميه هذه الرقابة على أعمال البنوك والتي تتجلى أهميتها بإعتبارها آداه السلطة الرقابية التي تقوم بتقييم آداء البنوك وإداراتها بتحليل البيانات والمعلومات ومناقشتها لتصحيح ما كان من تجاوزات ثم عرضنا لأهداف الرقابة المصرفية كالحد من مخاطر الإضطرابات المالية التي قد تؤدي إلى إلحاق الضرر الكبير على الإقتصاد وأن الهدف الرئيسي للرقابة المصرفية يظل يدور في فلك الحفاظ على إستمرارية متانة وسلامة الجهاز المصرفي بما يضمن الحفاظ على حقوق المودعين والمساهمين على حد سواء وبما يحقق دور الجهاز المصرفي في التنمية الشامله والحفاظ على إستمرار النظام المصرفي قوي وسليم وبما يضمن كفاءة عمل الجهاز المصرفي. كما عرضت الدراسة فى مطلبها الثانى الركائز الرئيسة للرقابة المصرفية وأهم خصائصها من كفاية رأس المال وتحقيق السيولة وتناولنا خصائص الرقابة المصرفية الفعالة من الاستقلالية الجهاز المصرفي ونوعيه الموارد البشرية وسلطات إداره الرقابة. كما تناولت الدراسة في المطلب الثالث منها لمعوقات الرقابة المصرفية ووقفنا على بعض النقاط التي قد تسهم في خلق معوقات للرقابه المصرفية من الافراط في عمليات منح الائتمان ونقص المرونة والرقابة التعسفية وعدم التمكن من مدى صحة وخطورة المعلومات المقدمه وقصور بعض التشريعات وعدم شمولها وتدرجها المنطقي في رسم العقوبات. وانتهت الدراسة إلى الوقوف على عدة نتائج كما أوصت بالعديد من التوصيات والتى تناولها فيما يلى:

## أولاً: النتائج:

١- أثبتت الدراسة أنه بالرغم من تعدد ركائز الرقابة المصرفية فإن ركيزة وفرة رأس المال تظل هي الركيزة الأهم على الإطلاق لأنها تحظى بإهتمام كبير من قبل المؤسسات المالية الدولية في عملية تقييم قوة البنك. وأنه لا غنى عن الاستعانة الدائمة والمستمرة والمتجددة للرقابة المصرفية في ظل تقلبات السوق والأزمات المالية التي تتعرض لها البنوك من حين لآخر للمواجهة المستمرة للمخاطر المصرفية المحتملة.

٢- أن إستمرارية وجود البنك يرتبط بحجم السيولة التى يتمتع بها، وهو وجود يرتبط كذلك بسمعة البنك التى تعتمد فى المقام الأول على مواجهة التزاماته فى كل وقت.

٣- توصلت الدراسة إلى أن وضع نظام محاسبى لائق يضمن تقديم التقارير بشكل دقيق وسريع متى طلبت فى الوقت المحدد ويدعم كافة عمليات البنك.

**ثانياً: التوصيات:**

١- نوصى البنوك المركزية بتقوية الوحدات المصرفية من خلال إصدار التعليمات والتوجيهات المصرفية بما يتفق والمعايير والممارسات الدولية مع النظر إلى موظفي الرقابة المصرفية كأصول استراتيجية تحتاج إلى الإستثمار فيها بما يخدم تطوير فاعلية الجهاز الرقابي المصرفى.

٢- توصى الدراسة بزيادة واستمرارية أعمال الرقابة الميدانية وأنه يجب الأخذ فى الإعتبار عند إعداد الدراسات الإئتمانية الظروف الإقتصادية والسياسية المحيطة وطبيعة البيئة التى يمارس من خلالها البنك أنشطته.

٣- تهيب الدراسة بالمشرع معالجة قصور التشريعات فيما يرتبط بتدرجها المنطقي في رسم العقوبات بحيث تنص على عقوبات رادعة ابتداء للمخالفات المصرفية.

## قائمة المراجع

**( أ ): الرسائل العلمية:**

١- بوزبرة فاطمة: " **الرقابة المصرفية فى الجزائر وفق مقترحات لجنة بازل ودورها فى رفع آداء البنوك التجارية** "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥.

٢- تامر توفيق عبد الله عوض: " **العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية – دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهه نظر العاملين** "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٢.

٣- علي محمد جواد محمد عطا: " **رقابة البنك المركزي على المؤسسات المالية الخاصة – دراسة مقارنة** "، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠١٨.

٤- رشيدة جلاوى: " **الرقابة المصرفية ودورها فى تفعيل آداء البنوك دراسة حالة الجزائر** "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥.

٥- زياد توفيق العبابنة: " **دور الرقابة المصرفية في تحقيق الإمتثال للتشريعات المصرفية في البنوك الأردنية** "، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم الادارية، جامعة ال البيت، الأردن، ٢٠١٩.

٦- مهند يوسف الدومه محمد: " **الأساليب المعاصرة للتكلفة ودورها في تحديد وقياس تكلفة الخدمات المصرفية وتقويم الآداء – دراسة ميدانية على مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعي** "، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين السودان، ٢٠٢١.

٧- ناصر عبد العزيز مصلح: " **أثر إستخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة** "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزه، فلسطين، ٢٠٠٧.

**( ب ): المقالات والدوريات والمجلات والكتب العلمية:**

١- أحمد زكريا عبد الرحمن صيام: " **مدى فاعلية الرقابة المصرفية فى الحد من الأزمات النقدية** "، بحث مقدم إلى المؤتمر الإقتصادى الأول "الإقتصاد الأردنى فى عالم متغير"، الجمعية الأردنية للبحث العلمى، عمان – الأردن، ٢٠٢١.

٢- أحمد محمد مشعل: " **الرقابة المصرفية الفعالة وأثرها على سلامة الصناعة المصرفية فى ضوء مبادئ بازل**"، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، ٢٠٠٢.

٣- الياس ناصيف: " **الرقابة المصرفية في التشريعات العربية المقارنة** "، مجلة إتحاد المصارف العربية، إتحاد المصارف العربية، لبنان، ١٩٩٦.

٤- صلاح الدين محمد أمين الإمام: " **تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية** "، مجلة الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، العدد التسعون، السنة الرابعة والثلاثون، العراق، ٢٠١١.

٥- ماجد أبو النجا الشرقاوي: " **الرقابة المصرفية على عمليات غسيل الأموال باستخدام نظم الدفع الإلكترونى**"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، العدد ٥٠٨، القاهرة، ٢٠١٢.

٦- محمد سمير أحمد: " **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة فى البنوك التجارية** "، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٩.

٧- محمد سعيد النابلسي: " **إنتشار ظاهرة المخالفات المصرفية وضروره التصدي لها** "، مجلة اتحاد المصارف العربيه، اتحاد المصارف العربيه، الأردن، ١٩٩٠.

٨- محمد فوزى: " **البرامج التنفيذية للتخطيط والرقابة المصرفية** "، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، الأردن، ٢٠١٦.

٩- ودان بوعبد الله، د. باشوش حميد: " **دور أجهزة التنظيم والرقابة فى الإشراف على البنوك المؤثرة على النظام المالى العالمى، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية** "، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ٢٠١٦.